Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS) مجلة دراسات محاسبية ومالية
VOL.19, ISS.67, YEAR.2024 P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849

Evaluating the principles of internal control according to the updated COSO framework of 2017 and its role in reducing insurance compensation / applied research in the National Insurance Company

Mays Abdullah Awad
Federal Office of Financial Supervision
Mais_Abullah1202i@pgiafs.uobaghdad.dedu.iq

Dr. Caesar Ghazi Zaghir
Federal Office of Financial Supervision
qayssar.ghazi1983@gmail.com

Received: 13/12/2023 Accepted: 7/1/2024 Published:30/6/2024

Abstract:

Building efficient and effective internal control requires the adoption of modern international standards and frameworks for internal control to achieve its goals, as they are the basis for following up on the plans that senior management seeks to achieve. Adopting modern, internationally approved standards represents an important factor for the integrity of internal procedures on the one hand, and a necessary step to improve the decisions of insurance companies in general. The research aims to evaluate risk management in accordance with the integrated and updated COSO framework for the year 2017 as a basis for the evaluation and its role in reducing insurance compensation losses. The research aims to identify international efforts to activate internal control and attempt to address this problem by preparing a proposed model for internal control based on frameworks. Modern control and international standards and integrating them into an integrated model to guide Iraqi general insurance companies in building effective and efficient internal control and applying it to the research sample. Two tools were used to collect the data necessary to complete the research. The first tool is the survey list and personal interviews, through which the extent of compatibility of procedures was determined. The internal control method used in Iraqi public insurance companies with the Integrated Internal Control Framework (COSO) updated in 2017. The second tool was the financial statements of the companies to identify the insurance portfolios that were exposed to losses through insurance compensation in the companies studied.

The researcher reached a set of conclusions, the most notable of which is that insurance companies lack a special department for compensation management and a special department for risk management responsible for evaluating and analyzing risks and selecting insurable risks that do not expose insurance portfolios to compensation losses, as these departments have staff, holders of advanced degrees, and material and human capabilities. Accordingly, it recommends The researcher made a set of recommendations, the most important of which is the need for the company to rely on professional publications related to internal control and to keep pace with developments occurring at the level of publications of international professional organizations such as (COSO) and financial and statistical standards when preparing plans to estimate production operations through estimating premiums, compensation, expenses and the number of documents expected in the future, as well as evaluating The results of the insurance portfolios' work, diagnosing the strengths and weaknesses, identifying existing deviations, and analyzing the reasons for their occurrence in order to avoid their occurrence in the future.

Keywords: Internal control, insurance compensation, risk management, framework COSO .

تقويم مبادئ الرقابة الداخلية وفق إطار COSO المحدث 2017 ودوره في تخفيض التعويضات التأمينية/ بحث تطبيقي في شركة التامين الوطنية

ميس عبدالله عواد
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

م. ق. د. قيصر غازي زغير
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

المستخلص:

يتطلب بناء رقابة داخلية كفوءة وفاعلة تبني معايير وأطر دولية حديثة للرقابة الداخلية لتحقيق أهدافها كونها الأساس لمتابعة الخطط التي تسعى الإدارة العليا للوصول اليها، إذ يمثل تبني معايير حديثة ومعتمدة دولياً عاملا هاماً لسلامة الإجراءات الداخلية من جهة، وخطوة ضرورية لتحسين قرارات شركات التامين بصورة عامة. ويهدف البحث الى تقويم أدارة المخاطر على وفق إطار COSO المتكامل والمُحدث لعام 2017 كأساس في التقويم ودوره في تخفيض خسائر التعويضات التامينية ، اذ يهدف البحث الى التعرف على الجهود الدولية الخاصة بتفعيل الرقابة الداخلية ومحاولة معالجة تلك المشكلة من خلال اعداد أنموذج مقترح للرقابة الداخلية بالاعتماد على اطر الرقابة الحديثة والمعايير الدولية ودمجها في نموذج متكامل لتسترشد به شركات التامين العراقية العامة في بناء رقابة داخلية فاعلة وكفوءة وتطبيقه على عينة البحث ، وتم استخدام أداتين لجمع البيانات اللازمة لاتمام البحث، الأداة الأولى هي قائمة الاستقصاء والمقابلات الشخصية ، والتي تم من خلالها تحديد مدى توافق الإجراءات المتبعة للرقابة الداخلية في شركات التامين العراقية العامة مع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) المحدث 2017. فيما تمثلت الأداة الثانية في القوائم المالية الخاصة بالشركات لمعرفة المحافظ التامينية التي تعرضت لخسائر بالتعويضات التامينية في الشركات المبحوثة.

وتوصل الباحثان الى مجموعة استنتاجات ابرزها تفتقر شركات التأمين الى وجود قسم خاص بإدارة التعويضات وقسم خاص بأدارة المخاطر المسؤول عن تقييم وتحليل الاخطار واختيار المخاطر القابلة للتامين التي لاتعرض المحافظ التامينية الى الخسائر بالتعويض حيث تتوفر في هذه الاقسام الملاكات وأصحاب الشهادات العليا والإمكانيات المادية والبشرية، وعليه يوصي الباحثان بمجموعة توصيات اهمها ضرورة اعتماد الشركة على الاصدارات المهنية المتعلقة بالرقابة الداخلية وبما يواكب التطورات الحاصلة على مستوى اصدارات المنظمات المهنية العالمية مثل (COSO) والمعايير المالية والاحصائية عند اعداد الخطط لتقدير عمليات الانتاج من خلال تقدير الاقساط والتعويضات والمصاريف وعدد الوثائق المتوقعة مستقبلا , فضلا عن تقييم نتائج اعمال المحافظ التأمينية وتشخيص مواطن القوة والضعف وتحديد الانحرافات القائمة وتحليل اسباب حدوثها من اجل تلافي وقوعها مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية ، التعويضات التأمينية ، ادارة المخاطر، اطار COSO .

المقدمة

ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالرقابة الداخلية كونها إحدى الوسائل التي تضمن تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفاعلية، وتناول البحث الحالي تقويم مبادئ الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) ودوره في تخفيض التعويضات التأمينية ، والذي يحكم الرقابة الداخلية ويمكن الاسترشاد به لوضع معايير للرقابة الداخلية بحيث إن أي انحراف في تطبيقه يعد مؤشراً على سوء استخدام الموارد. وتبنت عدة دول في الشرق الاوسط هذا الإطار ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة اذ قامت جمعية المدققين الداخليين بالعمل على ترجمة الإطار والتشجيع على تطبيقه كونه يسهم في تحسين الرقابة الداخلية.

وتمثلت مشكلة البحث في دور مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من تخفيض التعويضات التأمينية، واعتمد الباحثان من خلال البحث الحالي على بيانات الشركة والاعتماد على استمارة الفحص لما من شأنه قياس مدى توافق الإجراءات

المتبعة للرقابة الداخلية في شركات التامين العراقية مع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (coso) المحدث 2017 ، وتقديم الإجراءات المقترحة التي يفضل اعتمادها المتضمنة إجراءات الرقابة الداخلية في الشركات التأمينية عينة البحث.

وبناء على ما سبق, تضمنت هيكلية البحث اربعة مباحث, خصص المبحث الاول لمنهجية البحث ودراسات سابقة لما لها من ارتباط وثيق بمتغيرات البحث, فيما استعرض المبحث الثاني التعامل مع الجانب النظري

وخصص المبحث الثالث للجانب العملي والتحليلي للبحث, واخيرا كان لابد للبحث من ان يصل في المبحث الرابع الى تحديد ابرز الاستنتاجات العملية وسبل معالجتها في ضوء التوصيات والاليات التي تم اقتراحها بموجب النتائج التي توصلت لها الدراسة.

المبحث الاول: منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة:

اولاً: منهجية البحث: وهي تتألف :

1- مشكلة البحث: يتطلب تطوير رقابة داخلية كفوءة وفاعلة تبني معايير وأطر دولية حديثة للرقابة الداخلية لتحقيق أهدافها كونها الأساس لمتابعة الخطط التي تسعى الإدارة العليا للوصول اليها، إذ يمثل تبني معايير حديثة ومعتمدة دولياً عاملا هاماً لسلامة الإجراءات الداخلية من جهة، وخطوة ضرورية لتحسين قرارات الوحدة الاقتصادية او الجهة ذات الشأن ، تتبع مشكلة البحث في ضعف مفهوم الرقابه الداخليه واطارها المحدث COSO في شركات التامين في العراق مع غياب الوعي الثقافي بمفهومه مما ادى الى عدم تطبيقه . وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الاتي :-

ما دور مكونات الرقابة الداخلية وفق اطار COSO المحدث في الحد من تخفيض التعويضات التأمينية ؟

2-أهمية البحث: تكمن اهمية البحث في محاولة لتقديم الاسس النظرية والعلمية لمتغيري البحث (نظام الرقابة الداخلية وفق أطار (coso) المحدث 2017 في تخفيض التعويضات التأمينية). والمساعدة على وضع نظام الرقابة الداخلية المناسب لها وله دور في تخفيذ التعويضات التأمينية وفق اطار COSO، اضافة الى تقديم الية عمل تعتمد عليها الشركات كافة في وبيان دوره في وضع نظام رقابة داخلية واضح تستطيع عن طريقها ادارة المخاطر التي تساهم في تحقق اهدافها المستقبلية.

3-أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الاتية:-

أ- تحديد مدى مساهمة وفاعلية عناصر الرقابة الداخلية وفق اطار (COSO) المحدث 2017 في تخفيض خسائر التعويضات التي تتعرض لها بعض المحافظ .

ب- التقييم الذاتي لانظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات (عينة البحث)، ومدى مساهمتها في تحقيق اهدافها بكفاءة وفاعلية وخلق سمعة سوقية من خلال الايفاء بالتزاماتها ودراسة طلبات التامين بصورة دقيقة وعدم تحميل الشركات فوق طاقتها الاستيعابية التي في المقابل تعرضها لخسارة عند تسديد التعويض .

4-مخطط البحث الفرضي

الشكل (1) المخطط الاجرائي للبحث وفق اطار (coso) نموذج 2017

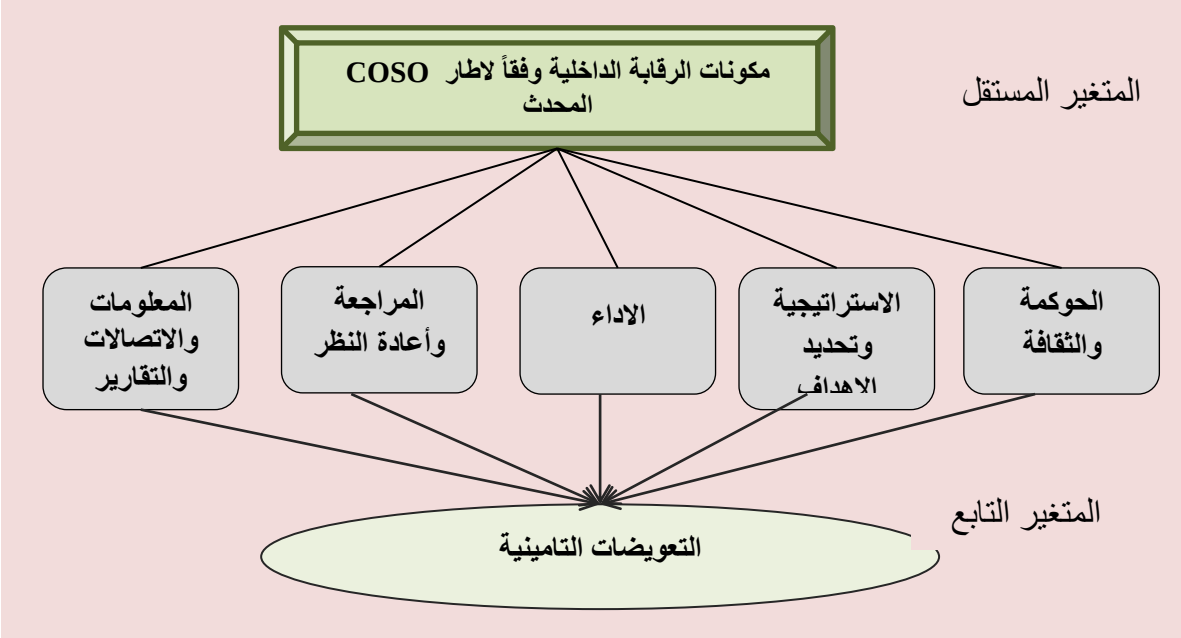

المصدر: اعداد الباحثان وفق اطار (coso) نموذج 2017

5-فرضية البحث: تكمن فرضية البحث في ان الاعتماد على النموذج المقترح للرقابة الداخلية وفق أطار (coso) المحدث/2017 والدليل الاسترشادي للجمعية الدولية لهيئات الاشراف على التامين يساهم في تحديد نقاط الضعف للرقابة الداخلية في الشركات عينة البحث ويقلل من خسائرالتعويضات التامينية .

6-منهج البحث: اعتمد الباحثان المنهج الاستقرائي والاستنباطي في التعامل مع مدخلات البحث ومن ثم تحليلها.

7-حدود البحث :

أ- **الحدود الزمانية:** تم تحديد الإطار الزمني للدراسة للسنوات (2017-2021) بغية ان تكون مدة كافية للتوصل الى ادق النتائج .

ب-**الحدود المكانية** : تتمثل الحدود المكانية في شركة التامين الوطنية العامة وهي من الشركات الرصينة في قطاع التامين العراقي ضمن الحدود الجغرافية لمحافظة بغداد.

8-مجتمع وعينة البحثيمثل مجتمع البحث كافة شركات التأمين الوطنية العامة وفروعها في العراق ولإنجاز متطلبات الجانب العملي للبحث كان لابد من اختيار مجتمع لهذا البحث ينسجم مع ما يطمح تحقيقه لغرض اختبار الفرضيات في بيئة عمل عراقي فقد حدد الباحثان شركة التأمين الوطنية العاملة في بغداد مما يعني ان البحث يمثل المقر الرئيسي في بغداد

9-وسائل جمع البيانات :

أ- **الجانب النظري:**الكتب العربية والاجنبية المتوفرة في المكتبات الجامعية وفي المؤسسات الرسمية الاخرى، والاطاريح والرسائل الجامعية المتوافرة في المكتبات أو المنشورة على الانترنيت و المقالات والدوريات والبحوث.

ب- **الجانب العملي:**الوثائق والمعلومات التي تم الحصول عليها من قبل الشركة عينة البحث وهيئة ديوان الرقابة المالية العاملة في الشركة المذكورة للسنوات (2017-2021) والمقابلات الشخصية مع مدراء الاقسام والفروع ، و أستخدم الباحثان قائمة الاستقصاء لجمع البيانات اللازمة للبحث من خلال الوصول الى الأطراف المسؤولة عن الرقابة الداخلية في كل من شركات التامين عينة البحث، وتم استخدام الاستمارة لتحليل مدى توافق إجراءات الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة .

ثانياً : الدراسات السابقة :

1-اسم الباحث والسنة	**محمد ، 2021**
عنوان الدراسة	دورالرقابة الداخلية وفق اطار COSOالمحدث بأستعمال النظم الخبيرة بالوحدات الاقتصادية العراقية في جودة التدقيق
نوع الدراسة	دراسة ماجستير
اداة الدراسة	الاستبانه وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الاحصائيSPSS
هدف الدراسة	تشخيص الدور الذي تلعبه النظم الخبيرة في تقييم الرقابة الداخلية للوحدات الاقتصادية من قبل المدققين، وأبعاد تلك الأدوار وانعكاسها على اجراءات التدقيق اللاحقة.
اهم الاستنتاجات	تساهم النظم الخبيرة في تخفيض الوقت وتقليل الجهد المطلوب لتنفيذ عملية التدقيق، و تكاليف عملية التدقيق، مع أخطاء اقل في اعمال التدقيق، إضافة الى تجويد عملية التخطيط لعملية التدقيق وتحقيق اهداف عملية التدقيق بجودة عالية، فضلا عن الحد من المشكلات التي كانت تحدث عند العمل ضمن فريق التدقيق.

2-اسم الباحث والسنة	**المهناوي ، 2019**
عنوان الدراسة	المهارات اللادارية وانعكاسها في تسوية التعويضات التأمينية / دراسة تطبيقية في شركتي التامين الوطنية والعراقية
نوع الدراسة	دراسة ماجستير
اداة الدراسة	تحليل البيانات المالية
هدف الدراسة	التعرف على مدى استجابة مدراء التعويض الى الادارة العليا في تسوية مطالبات التعويض .
اهم الاستنتاجات	وجود معوقات في شركتي التامين تواجه المدراء وتحد من المهارات الادارية عند تسوية التعويضات التامينية وهذه المعوقات قد تكون ادارية او بسبب القوانين والتشريعات او قد تكون بسبب الهيكل التنظيمي .

3-اسم الباحث والسنة	**زغير ، 2018**
عنوان الدراسة	اطار مقترح للرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام على وفق الاطر الحديثة والمعايير الدولية "بحث تطبيقي في شركة تسويق النفط SOMO"
نوع الدراسة	اطروحة دكتوراة
اداة الدراسة	تحليل البيانات المالية
هدف الدراسة	اعداد اطار مقترح للرقابة الداخلية بالاعتماد على اطر الرقابة الحديثة والمعايير الدولية ودمجها في اطار واحد متكامل لتسترشد به وحدات القطاع العام في العراق لبناء رقابة داخلية فاعلة وكفوءة.
اهم الاستنتاجات	ضعف الرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام في العراق وعدم مواكبة التغيرات التي شهدتها العمليات وبيئة العمل بما في ذلك (استخدام الانظمة الالكترونية والتقنيات المتطورة, التوقعات المتعلقة بمنع واكتشاف حالات الفساد المالي والاداري, التعرف على المخاطر وتحليلها وتطوير وادارة

	استجابات مناسبة لها) .

4-اسم الباحث والسنة	دراسة Thabit,2019
عنوان الدراسة	(Determining the Effectiveness of Internal Controls in Enterprise Risk Management Based on COSO Recommendations) تحديد فاعلية الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر في المؤسسة استنادا إلى توصيات COSO
نوع الدراسة	دراسة ماجستير
اداة الدراسة	تحليل البيانات المالية
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى توضيح الدور الإيجابي للرقابة الداخلية في تطبيق إدارة المخاطر المؤسسية الفعالة في المنظمة. وشرح مفهوم إدارة المخاطر المؤسسية و LOD في الشركة وتوضيح الطرق الرئيسية لاعتمادها والحد من آثارها السلبية.
اهم الاستنتاجات	ينبغي أن يكون هناك تنسيق مناسب بين خطوط الدفاع المنفصلة لتعزيز كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر المؤسسية من خلال إشراف الرقابة الداخلية.

5-اسم الباحث والسنة	الجبوري، 2013
عنوان الدراسة	تأثير صدقية شركات التأمين في مجال التعويضات (بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية العامة)
نوع الدراسة	دراسة ماجستير
اداة الدراسة	تحليل البيانات المالية
هدف الدراسة	التطرق للمدونات الأخلاقية وكيفية بناء الصدقية في شركة التامين الوطنية.وبيان واقع التعويضات لدى شركة التأمين الوطنية.
اهم الاستنتاجات	ضعف التخطيط والتقييم ومتابعة للتعويضات التي تم تسويتها ودفع مبالغها إلى المستحقين ليتسنى معالجة الأخطاء من قبل خبراء التسوية وموظفي التعويض وللاستفادة من سلسلة السنوات السابقة للإحصائيات.

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولاً: الرقابة الداخلية

1-مفهوم وتعريف الرقابة الداخلية : بدء مفهوم الرقابة الداخلية بمفهوم ضيق يهدف فقط الى الحماية النقدية لكونها اكثر اصول الشركة تداولا لذلك تم وضع مجموعه من الاجراءات والضوابط لمراقبة النقدية وحركة تداولها وتوسع نطاق هذا الاجراءات فيما بعد لتكون في مجموعها بما يطلق علية (الضبط الداخلي) والذي يهدف بصفة اساسية الى حماية اموال الشركة واصولها من السرقه والضياع فضلا عن تقليل حالات الخطأ والغش ، ثم توسع هذا المفهوم حيث اصبحت اهداف الرقابة الداخلية تشمل كل من حماية اصول الوحده وكذلك التأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى امكانية الاعتماد على هذه البيانات ومنها تنفيذ السياسات الادارية وكذلك الخطط المتفق عليها(عبد علي، 2018، 14). وتطور مفهوم التدقيق الداخلي مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد نشأت الحاجة اليه لكونه وسيلة تعمل من أجل الحد من التلاعب والاخطاء وحماية الاصول، والتحقق من دقة السجلات المحاسبية وما تحتوي من بيانات، وتقويم العمليات التشغيلية للشركة وكفاءتها إذ ان وظيفة التدقيق

الداخلي تمتد الى الجوانب المالية والتشغيلية جميعها (الازرق ،2020: 59) ، وقد ازداد الدور الذي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي ليشمل تبنيه ادارة المخاطر التي قد تؤثر في أهداف الشركة، فضلا عن وظيفته الاستشارية في تقديم أساليب لمواجهة المخاطر، ويرتبط أداء وظيفة التدقيق بمدى كفاية الموارد المخصصة له، ودعم الادارة العليا والتدريب المستمر لفريق التدقيق (دكسن، 2021: 34) ويصعب حصره في تعريف محدد ؛ وذلك لتنوع أبعاده التي تتضمن مفاهيم تقانيه وادارية، وسلوكية، واجتماعية، وثقافية ، وهذا يعود الى التباين في الآراء واختلاف وجهات النظر على وفق الخلفية الفكرية، والمرجعية الفلسفية، والثقافية حول مفهوم التدقيق، ورؤيتهم للكيفية التي يجري عن طريقها جعل الخدمة تحظى برضا المستفيد (Hussien & ABood, 2013: 103) وكما في الجدول ادناه:

الجدول(1) تعريفات التدقيق الداخلي من وجهة نظر بعض الباحثين

ت	المصدر	التعريف
1	Lakis&Giriunas,2012:146	خطه ووسائل وطرائق اخرى منسقة من قبل الوحدة الاقتصادية للحفاظ على موجوداتها، والتحقق من سرية وموثوقية البيانات وزيادة فاعليتها وضمان استقرار سياسات الادارة
2	محمد ،2016: 14	مجموعة من الإجراءات والأنشطة التي تتم خلال أنشطة الوحدة الاقتصادية بشكل مستمر ، وتقع مسؤولية نظام الرقابة الداخلية الفعال على عاتق المديرين، فالإدارة تحدد الاهداف وتضع آلية الرقابة ونشاطاتها في موقعها وتعمل على مراقبة وتقييم أنظمة الرقابة
3	Turedi&Celayir,2018:6	"الرقابة الداخلية تشمل خطة تنظيمية وجميع الاساليب والاجراءات المنسقة المعتمدة في اي وحده لحماية موجوداتها، والتحقق من دقة وموثوقية بياناتها المحاسبية ،وتعزيز الكفاءة التشغيلية ، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعه
4	عبد الكريم،2020: 25	عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) الرقابة الداخلية بانها" خطط الوحدة الاقتصادية وكل الطرائق والإجراءات المتخذه من قبلها لضمان ملائمة البيانات وشمولها وحماية الموجودات والإلتزام بكافة السياسات والقوانين لتحقيق البرامج والانشطة بشكل اقتصادي

المصدر :من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر أعلاه

وبناء على ماتقدم يمكن تقديم تعريف الرقابة الداخلية بانها جملة من الإجراءات والوسائل المادية التي تختارها ادارة الشركة وفق ظروف العمل ،تهدف إلى منع تحقق انحرافات سلبية لمفاصل العمل بما يضمن سلامة التعرف بأصول الشركات وتحقيق أهداف تم التخطيط لها مسبقا.

2-أهداف الرقابة الداخلية: إن الهدف الأساس للرقابة الداخلية هو تحقيق التناسق بين سلوك العاملين في الوحدة الاقتصادية والأهداف التشغيلية لها, ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال إنجاز الأهداف الفرعية الآتية (نظمي والعزب, 2012: 134):

أ- توضيح حدود الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات.

ب- تحديد وتقييم مستوى التنفيذ لمختلف القطاعات.

ج- حماية الموجودات من الاختلاس والتلاعب والمحافظة على حقوق اصحاب المصلحة من خلال فرض حماية مالية ومحاسبية لجميع عناصر الموجودات.

ومن ناحية اخرى فأن قانون Sarbance _Oxley (SOX) يؤكد على أن أهم أهداف الرقابة الداخلية هو إعداد تقارير مالية موثوقة تعزز من ثقة المستثمرين واصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية (Thabit & Solaimanzadah, 2018: 292).

3-خلفية تشكيل لجنة COSO: أن مصطلح (COSO) هو أختصار للعبارة (Committee Of Sponsoring of the Treadway Commission) والتي تعني لجنة دعم أو رعاية المنظمات التابعة للجنة تريدواي ،وكان جيمس جيم تريدواي أول رئيس لCOSO التي تأسست في الولايات المتحدة في عام 1985 لرعاية اللجنة الوطنية لاعداد التقارير المالية الاحتيالية (الوردات ،2014: 337)، هذه لجنة من القطاع الخاص غير ربحية تتكون من أكبر خمس مؤسسات مالية ومهنية في الولايات المتحدة الأمريكية، اذ تتألف من معهد المحاسبيين الاداريين (IMA) وجمعية المحاسبة الامريكية (AAA) ومعهد المحاسبيين القانونين الامريكي (AICPA) ومعهد المدققين الداخليين (AII) ومعهد المدراء الماليين الدوليين (FEI) (أحمد،

2016 : 146). وقد عرف إطار (COSO) الرقابة الداخلية أنها "عملية تتأثر بأعضاء مجلس أدارة الشركة، والادارة ، وغيرهم من المستفيدين ،مصممة لتزويد تأكيد معقول لتحقيق أهداف الشركة في المجالات الاتية : (Hussein, 2018 : 38)

أ- كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية

ب- موثوقية الابلاغ المالي .

ج- الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة .

ودرست لجنة تريدواي نظم المعلومات المالية من أكتوبر 1985 إلى سبتمبر 1987 ونشرت تقريرًا عن النتائج والتوصيات في أكتوبر 1987 بعنوان "تقرير اللجنة الوطنية الأولى للمعلومات المالية الاحتيالية" في سبتمبر 1992 ، تم نشر أربعة تقارير تحت عنوان "الرقابة الداخلية – إطار متكامل" على النحو الاتي (بدوي ،2011 :29):

أ- **التقرير الاول بعوان " الملخص التنفيذي "(Summary Executive)** هو عبارة عن لمحة عامة رفيعة المستوى عن إطار عمل الرقابة الداخلية ، تستهدف بشكل خاص الإدارة العليا والمشرعين.

ب- **التقرير الثاني" بعنوان الاطار " (Framework)** في هذا التقرير، يتم تعريف الرقابة الداخلية ووصف مكوناتها الأساسية وتقدم المعايير التي يمكن للإدارة من خلالها تقييم أنظمة الرقابة الخاصة بها.

ج- **التقرير الثالث الى الجهات الخارجية (External to Reporting Parties)** هو عبارة عن وثيقة إضافية تهدف إلى تقديم إرشادات للمنظمات التي تنشر تقاريرها علناً حول نظام الرقابة الداخلية الخاص بها.

د- **التقرير الرابع "أدوات التقييم " (Evaluation Tools)** يحتوي على طرق عملية للمساعدة في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية.

ومن خلال هذه التقارير تهدف هذه اللجنة إلى تحسين جودة البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات من خلال المراقبة الفعالة والإدارة الجيدة ، وذلك لدراسة أسباب الاحتيال في البيانات المالية وصياغة التوصيات اللازمة بشأنها (الياور ،2014 :101). وبعد ان تم اصدار التقارير الاربعة "بعنوان الرقابة الداخلية – إطار متكامل " عام 1992

ومنذ ذلك الحين اصدرت اللجنة عدة منشورات خلال السنوات الاخيرة مع التركيز على الجوانب المختلفة لقضايا الرقابة الداخلية وادارة المخاطر (Vollbehr, 2014:7).

4- مراحل تطور مفهوم إطار COSO

أ- **اطار الرقابة الداخلية (COSO 1992)** :تم اصدار الاطار عام (1992) تحت عنوان " الرقابة الداخلية إطار متكامل" وان الاهداف المعلنة له هي مساعدة الادارة في تحسين الرقابة الداخلية وتوفير فهم مشترك لها بين الاطراف المعنية، ولقد تضمن خمسة عناصر مترابطة للرقابة الداخلية يمكن تمثيلها بالشكل الاتي:

الشكل(2) مكونات الرقابة الداخلية على وفق (COSO)

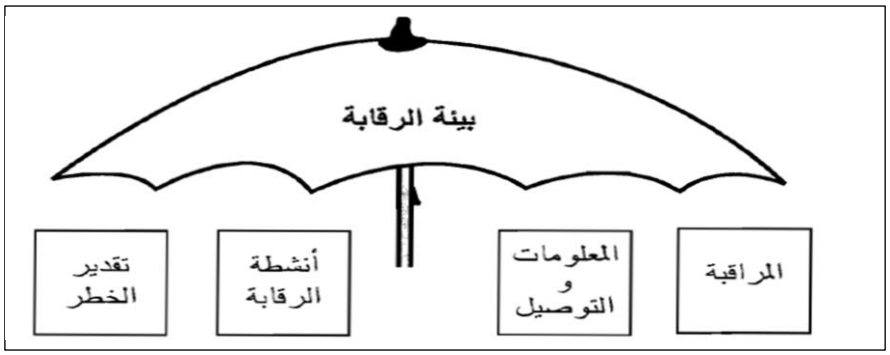

المصدر :التميمي والهداب ، عباس حميد ، فاطمة فزع،(2018) " تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات الغير حكومية بحث تطبيقي في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية " مجلة دراسات محاسبية ومالية،مجلد (13) عدد (42) ،**65**

يلاحظ من الشكل(2) ان الاطار قد تضمن مكونات الرقابة الداخلية للشركة التي تشير بمجملها الى ماينبغي ان تقوم به ادارات الوحدات الاقتصادية من متابعة وتوصيل للمعلومات وتحديد للانشطة الرقابية اضافة الى تقدير المخاطر التي تمر بها الوحدة، وكلها تخضع الى بيئة الرقابة التي تعتبر مظلة ينبغي ان تغطي جميع تلك المكونات ،علاوة على التوافق والانسجام البيئة الرقابية كمتطلب داخلي ام خارجي وبين تلك المكونات التي تعتبر نتاج اداري للوحدة الاقتصادية فكما هو معلوم ان البيئة الرقابية يمكن أن تكون موصوفة وفق متطلبات جهات خارجية مثل ديوان الرقابة المالية في العراق او الوزارات الحكومية التي تفرض على الوحدات الاقتصادية التابعة لها اداريا حزمة من المتطلبات الرقابية والتي تشمل (الصلاحيات المالية والإدارية، انواع متعددة من المستندات، انواع من الكشوفات والتقارير اضافة الى السجلات المالية والتشغيلي).

ب- اطار COSOالمحدث (COSO 2013): شهد العالم تحولاً سريعاً منذ عام 1992 مما ادى الى تغيرات في عالم الاعمال والبيئة التشغيلية ولقد استمرت الاسواق بالسير نحو العولمة واصبح الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات على نحو متزايد , وفي ذات الوقت ازدادت مشاركة اصحاب المصالح واصبحوا يسعون الى مزيد من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بسلامة الرقابة الداخلية التي تدعم قرارات ادارة الوحدة الاقتصادية , ونتيجة لذلك وفي مايس /2013 اصدرت (COSO) نسختها المحدثة من الاطار المتكامل للرقابة الداخلية(الدليمي،36:2021), وقد حظي الاطار بقبول عالمي كونه نموذجاً شاملاً وعاماً يمكن ان يطبق على شتى انواع وصنوف الوحدات سواء كانت ربحية ام غير ربحية كما ينطبق على وحدات القطاع العام وفي كل المجالات مع مراعاة الاختلافات والفروقات بين وحدة واخرى إذ ان كل وحدة تختار تطبيق الرقابة الداخلية بطريقة مختلفة حسب ما يلزمها لتحقيق اهدافها (COSO , 2013:1)

الشكل (3) مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار (coso) .

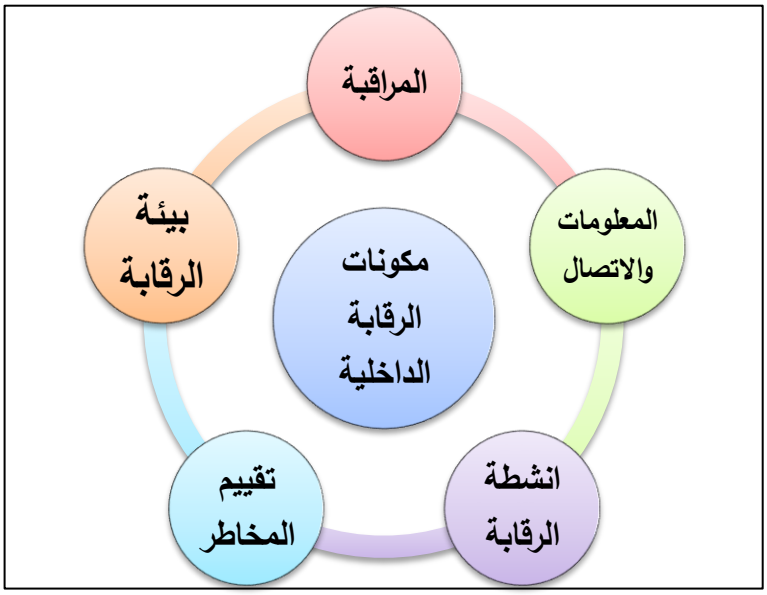

المصدر : (2013,coso)

ج-أطار COSO المحدث 2017: في عام 2015 قررت لجنة (COSO) نشر النسخة المحدثة من ارشاداتها بشأن إدارة مخاطر الوحدات الاقتصادية (ERM) وقامت اللجنة بنشر المسودة في عام 2016 .

أدت هذه المشاورة إلى نشر إرشادات منقحة في عام 2017 بعنوان (ERM) إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية ودمج الإستراتيجية والأداء, ونشرت هذا التوجيه من أجل وضوح إدارة المخاطر وتمكين الوحدات من توقع المخاطر بشكل أفضل وتوافر فهم حول إمكانية إدارة هذه المخاطر، كما أكدت لجنة (COSO) في نسختها المحدثة (إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية) انه يجب دمج إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية في أنشطة أي وحده بما في ذلك المهمة والرؤية والقيم الأساسية عند وضع

الإستراتيجية ،وأهداف الأعمال والأداء، ويجب على الشركات ان تأخذ بالحسبان انعكاسات الإستراتيجية المختارة والمخاطرة على الإستراتيجية والأداء وإمكانية وضع الإستراتيجية(Institute of Risk Management، 2017:12) كما إن إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية يجب ان تطبق على جميع الوحدات سواء أكانت حكومية ام وحدات هادفه للربح بغض النظر عن حجمها، في حين أن بعض الوحدات الصغيرة أو متوسطة الحجم قد تنفذ إدارة المخاطر بشكل يختلف عن الوحدات الكبيرة إلا أنها تظل قابلة للتطبيق على كل نـوع من الوحدات (COSO ،2017:4) .

إن النسخة المحدثة من إطار(COSO) إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية يمكن استخدامها من أجل إيجاد القيمة المضافة وتحقيق الأهداف بما في ذلك هدف الحفاظ على القيمة من أجل إصدار افصاحات مالية موثوقة وتخصيص موارد بشكل أفضل وأكثر كفاءة (Leech،2017: 2). ويوفر الإطار بنسخته المحدثة نظرة أعمق عن قيمة إدارة المخاطر في الوحدة عند وضعها وتنفيذها، ويعمل على تعزيز التوافق بين الأداء وإدارة المخاطر في الوحدات من أجل تحسين أهداف الأداء وفهم المخاطر وتأثيرها في الأداء، وكذلك يستوعب عولمة الأسواق والعمليات، والحاجة إلى تطبيق نهج موحد وزيادة شفافية أصحاب المصلحة ويستوعب توقعات الحوكمة ، ويقدم طرائق جديدة لعرض المخاطر وتحقيق الأهداف للوحدات الاقتصادية (COSO ،2017 :2).

ويتكون الإطار بنسخته المحدثة ادارة المخاطر الوحدات الاقتصادية من خمسة مكونات مترابطة (coso,2017: 6)

وكما موضح في الشكل (3)

شكل (4) ادارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية

المصدر (Loan, 2017 : 27)

إن الإطار نفسه عبارة عن مجموعة من المبادئ ومجموعها (20) مبدأ منظمة في خمسة مكونات مترابطة وهي:

(Loan, 2017: 39) ، (Grant , 2015:9)، (الجوهر،2021:98)

1-**الحوكمة والثقافة** :- تحدد الحوكمة أتجاه المؤسسات وتعزز أهمية إدارة مخاطر المؤسسة وتحديدها وتضع مسؤوليات الرقابة عليها ، وتتعلق الثقافة بالقيم الأخلاقية والسلوكيات المطلوبة وفهم المخاطر في الكيان . وهناك خمسة مبادئ لهذا العنصر :

أ- ممارسة الاشراف على مخاطر مجلس الادارة : يقوم مجلس الإدارة بالأشراف على الاستراتيجية ويقوم بمسؤوليات الحوكمة لدعم الإدارة في تحقيق الاستراتيجية واهداف العمل.

ب- انشاء الهياكل التشغيلية: تنشئ المؤسسة الهياكل التشغيلية في السعي لتحقيق الاستراتيجية واهداف العمل.

ج-تعريف الثقافة المرغوبة تحدد المؤسسة السلوكيات المرغوبة التي تميز الثقافة المنشودة للكيانات.

د- توضيح الالتزام بالقيم الأساسية تظهر المؤسسة الالتزام بالقيم الأساسية للكيانات.

هـ - جذب وتطوير والاحتفاظ بالأفراد ذوي القدرات تلتزم المؤسسة ببناء رأس المال البشري بما يتماشى مع الاستراتيجية واهداف العمل.

2-الاستراتيجية وتحديد الأهداف: يشمل اعداد السياق والرغبة في المخاطرة ووضع الاستراتيجية وأهداف الأعمال التجارية، هنالك اربعة مبادئ لهذا العنصر:

أ- **تحليل سياق الاعمال:** تنظر المؤسسة في الاثار المحتملة لسياق الاعمال على ملف تعريف المخاطر.

ب- **تحديد الرغبة في المخاطرة:** تحدد المؤسسة الرغبة في المخاطرة في سياق انشاء القيمة والحفاظ عليها وادراكها.

ج- **تقييم الاستراتيجيات البديلة:** الاستراتيجيات البديلة مبنية على افتراضات مختلفة، وهذه الافتراضات قد تكون حساسة لتغيير المؤسسة وتقييم الخيارات الاستراتيجية وتعيين استراتيجية لتعزيز القيمة، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناتجة من الاستراتيجية المختارة.

د- **صياغة أهداف العمل** :الإدارة تحدد الأهداف التي تتوافق مع الاستراتيجية والدعم على مستويات من الأعمال، يجب أن تأخذ الأهداف بعين الاعتبار المخاطر وأن تتماشى معها.

3-الأداء: يتضمن الأداء تحديد المخاطر وتقييمها استجابة المخاطر وتقييمها، استجابة المخاطر والعلاقة المتبادلة من المخاطر، هناك خمسة مبادئ لهذا المكون

أ- **تحديد المخاطر:** تحدد المؤسسة المخاطر الجديدة والناشئة، وكذلك التغيرات في المخاطر المعروفة لتنفيذ استراتيجيتها، تحديد المخاطر يجب أن تأخذ العملية بعين الاعتبار المخاطر الناشئة عن التغيير في السياق التجاري والمخاطر الموجودة حاليا.

ب- **تقييم شدة المخاطر:** اعتمادا على الشدة المتوقعة للمخاطر ، يقترح COSO استخدام النهج النوعي والكمي في عمليات التقييم، قد يكون تحليل Scenario مناسب في تقييم المخاطر التي قد يكون لها التأثير الشديد.

ج- **أولويات المخاطر** : أولويات مخاطر المؤسسة تعد كأساس لاختيار استجابات المخاطر باستخدام المعايير المناسبة.

د- **تنفيذ استجابة المخاطر** : استجابات المخاطر قد يكون قبول ،تجنب استغلال والحد منها والمشاركة بالمخاطر، لاختيار استجابات المخاطر تدرس الإدارة عوامل ذلك مثل سياق الأعمال والتكاليف والفوائد، شدة الخطر، والرغبة في المخاطرة.

هـ. **تطوير مفهوم محفظة المخاطر:** هو وجهة نظر مركبة من مخاطر المؤسسة بالنسبة لأهداف العمل، والذي يسمح لمجلس الإدارة للنظر في الطبيعة، الاحتمال، والحجم النسبي والترابط بين المخاطر، وكيف يمكن أن تؤثر على الأداء.

4- المراجعة وإعادة النظر : يشمل تقييم التغيير مراقبة أداء المخاطر والتحسين المستمر، هناك ثلاثة مبادئ لهذا المكون

أ- **تقييم التغيرات الجوهرية** : التغيير يمكن خلق ثغرات كبيرة في أداء المنافس أو تبطل الافتراضات الحرجة الكامنة وراء الاستراتيجية.

ب- **استعراض المخاطر والأداء** :استجابات المخاطر يجب تقييمها للتأكد من أنها تؤدي على النحو المنشود، مهمة تقييم استجابات المخاطر هي مملوكة عادة من قبل أولئك المسؤولين عن فعالية إدارة المخاطر المحددة وعن طريق تأكيد مقدمي الخدمات.

ج- **السعي لتحسين ادارة المخاطر المؤسسية (ERM):** يجب أن تكون (ERM) تتحسن باستمرار مع مرور الوقت، حتى (ERM) العمليات الكاملة يمكن أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية في مساهمة زيادة قيمتها.

5-المعلومات والاتصالات والتقارير:- ويشمل التواصل والاستخدام وإعداد تقارير معلومات المخاطر، هناك ثلاثة مبادئ لهذا المكون

أ- **تعزيز نظم المعلومات** : نظم المعلومات توفر للمؤسسة البيانات والمعلومات لدعم (ERM)، العوامل المؤثرة على اختيار التكنولوجيا تشمل الاستراتيجية، احتياجات السوق، والاحتياجات التنافسية، والتكاليف.

ب- **نقل المعلومات المتعلقة بالمخاطر** : تقارير المؤسسة عن المخاطر على مستويات متعددة عبر المؤسسة، تستخدم المؤسسات قنوات مختلفة لنقل بيانات المخاطر والمعلومات إلى داخل المؤسسة وأصحاب المصلحة الخارجيين.

ج- **تقارير عن المخاطر والثقافة والأداء** : يشمل الإبلاغ عن المخاطر المعلومات المطلوبة لدعم اتخاذ القرار وتمكين المجلس والآخرين للوفاء بمسؤوليات الرقابة على المخاطر الخاصة العديد من أنواع التقارير المختلفة عن المخاطر، الثقافة والأداء.

ثانياً: التعويضات التأمينية

1-مفهوم وتعريف التأمين: يعد التأمين احد الانشطة الاساسية الداعمة للدولة, اذ يهدف نشاط التأمين الى توفير الدعم والحماية للأفراد والمؤسسات من الخسائر المالية الناجمة من تحقق الاخطار المحتملة التي يمكن ان تحدث مستقبلا مسببة خسائر مادية يمكن قياسها) و يهتم التأمين ايضا بتعبئة المدخرات واعادة استثمارها مما يحقق اهداف اقتصادية واجتماعية تساعد في تنمية اقتصاديات الدول (Teresa, 2013: 30)، ويرتبط التأمين بعلوم الاحصاء والرياضيات واستخدام قانون الاعداد الكبيرة, ويرتبط بعلوم القانون كون وثائق التأمين تمثل عقود قانونية تحكمها القوانين والتشريعات لهذا وردت تعاريف متنوعة لماهية التأمين (علوان واخرون, 2017: 61) فقدعرف التأمين من الناحية الاقتصادية انه طريقة يمكن من خلالها ازالة المخاوف والحصول على شيء من الامان ذلك عن طريق تحويل الاضرار من المؤمن له "افراد, مؤسسات" الى المؤمن "شركة التأمين" وتعويض المؤمن له عن الاضرار المالية التي لحقت به مقابل دفع مبلغ قليل يتمثل بقسط التأمين (عبود واخرون, 2015: 52). اما من الناحية الاجتماعية فقد عرف التأمين أنه اداة اجتماعية تهدف الى تكوين الاحتياطيات لمواجهة الخسائر المحتملة الحدوث وذلك عن نقل عبء الخطر من اشخاص معرضين لذات الخطر الى شخص واحد او مجموعة من الاشخاص (Emmett & Thereses, 2008: 41). وعرف التأمين من الناحية الفنية بأنه اداة لتعويض الافراد والمؤسسات عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة تحقق الاخطار المؤمنة ضدها, وذلك من خلال توزيع الخسائر على مجموعة كبيرة من المحال التأمينية والمعرضين لذات الخطر, بمعنى اخر انه نظام يقلل حالة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمنين عن طريق نقل الخطر الى شركات التأمين (الطائي واخرون, 2011: 35)

2-تعريف عقد التأمين : تقدم خدمة التأمين استناداً الى عقد يبرم بين المؤمن, والمؤمن له والذي يُعرف بعقد التأمين، وقد وردت عدة تعاريف لعقد التأمين, وكما مبين في الجدول (6):

الجدول (2) تعريف عقد التأمين

ت	المصدر	التعريف
1	Hansell, 2015: 22	ترتيب تعاقدي يقوم فيه الطرف الأول (المؤمن) بتعويض الطرف الثاني (المؤمن له) عن الخسائر التي يتكبدها والمتفق عليها مقابل قسط محدد بالعقد المبرم ويرتب العقد حقا والتزاما على الطرفين فيكون للطرف الأول الحق في استلام القسط والالتزام بالتعويض عن الخسارة التي قد تلحق بالطرف الثاني وعلى الطرف الثاني الالتزام بدفع القسط وله حق الحماية.
2	الطائي واخرون, 2011: 21	هو تعهد صادر من شخص بان يدفع الى شخص اخر نقودا , أو أي شي اخر ذا قيمة مالية في حالة وقوع حادث عرضي خارج عن إرادة أي من الطرفين تكون للشخص الموعود بالدفع مصلحة من عدم وقوعه بغض النظر عن العقد
3	الفقي, 2000: 72	عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له مبلغاً من المال, أو ايراداً مرتباً, أو أي عوض مالي اخر في حالة وقوع الحادث , أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط, أو أية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن

المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد المصادر المذكورة

وبناءً على ما ذكر أتفق الباحثان في ان عقد التأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمن له مبلغاً من المال, أو ايراداً مرتباً ، أو أي عوض مالي اخر في حالة وقوع الحادث ، أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط، أو أية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.

3- مفهوم وتعريف التعويض :-كان التعويض سابقاً في الدول الاوربية يعُد افضل ممارسة لنظام مسؤولية ارباب العمل وخاصة مع زيادة معدلات الحوادث المميتة في مناجم الفحم القيرية لان هذه المناجم توفر فرصة عمل للعمال , وكان في ذلك الحين مجازفة ومخاطر حقيقية تسفر عن مشاكل مميته داخل المناجم بالاضافة الى الخطر المعنوي الذي تجاهلته شركات التأمين بسبب ارتفاع ا لتكاليف(كاسب وآخرون: 2008 : 71). ومع مرور الوقت وتحديداً في العام 1907 وبعد ادخال

انظمة التدقيق والرقابة على الاعمال تم تشريع قواعد جديدة للعمل والسلامه المهنية وتعويضات العمال سواء كانت في مناجم الفحم او سكك الحديد ووضعت تطبيقات تقضي بتأمين العمال في الولايات المتحدة الامريكية وفي كافة القطاعات الخاصة للاستفادة من المنافع التعويضية، ومنذ ذلك الحين نُظمت قوانين ومبادئ تخص التعويضات لتتعدى تعويضات العمال وتشمل كافة الفئات والأفراد لان كل ما يحيط بهم معرض للخطر (كمال، 2001 : 2) ، و يقصد به انه عند حدوث خسارة تغطيها وثائق التأمين، لا يجوز أن يزيد التعويض المستحق عن قيمة الخسارة، حتى لا يكون التأمين مصدر الربح ولا يتعمد المؤمن له إحداث الخطر وبالتالي الإثراء على حساب الغير، والغاية هي رجوع المؤمن له إلى الحالة التي كان عليها سابقا دون زيادة أو نقصان يطبق هذا المبدأ على عقود تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية فقط لسهولة تقدير قيمة الأشياء المعرضة للخطر، أما عقود تأمين الحياة فيصعب تطبيق المبدأ كون أن حياة الإنسان أو أي عضو منه لا تقدر بمال(ألصحن ،2006 :56) ووردت عدة تعاريف للتعويضات, و يبين الجدول (7) جملة من تلك التعاريف:

الجدول (3) تعريف التعويضات

ت	المصدر	تعريف التعويضات
1	عبود ،2015 : 32	وسيلة القضاء لجبر الضرر, محوا , أو تخفيفا.
2	عبود, 2019 : 44	العوض المالي, أو العيني الذي يؤدى مقابل ضرر يصيب الانسان في جسمه, أو ماله.
3	المهناوي ، 2019 : 28	هو وسيلة القضاء لجبر الضرر, أو التخفيف من وطاته إذا لم يكن محوه ممكنا, والغالب أن يكون مبلغا من المال يحكم به للمتضرر على من احدث الضرر.
4	2015: 32,Ozlem	هو تعهد شركة التأمين بوضع المؤمن له في حالة الخسارة في المركز المالي نفسه الذي كان يشغله قبل حدوث الخسارة.

المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد المصادر المذكورة

ومن خلال التعاريف اعلاه استخلص الباحثان تعريف التعويض على انه (هو المبالغ المالية التي يتم دفعها من قبل شركة التامين للمؤمن له عند وقوع الحادث المؤمن ضده ويتم تحديد قيمة التعويض وفقا لشروط واحكام العقد ونوعية التامين) .

4- أهداف مبدأ التعويض: هناك اهداف اساسية لعملية تسوية التعويضات من وجهة نظر شركات التامين يمكن تلخيصها بالاتي:-

أ- **أثبات ان الخسارة مغطاة** : يعد الهدف الاول في عملية تسوية التعويضات هو اثبات ان الخسارة التي وقعت هي من الخسائر المغطاة ضمن شروط الوثيقة ، وهذا يتضمن تحديدا ما اذا كان قد تم تغطية شخص محدد او ممتلكات محددة بموجب الوثيقة . (البلقيني ، مهدي ،2006: 806)

ب- **الدفع العاجل والعادل للتعويض** : يعد الهدف الثاني لعملية تسوية التعويضات فأذا ما تم أنكار مطالبة شرعية (صحيحة) بالتعويض فقد تم الغاء الغرض التعاقدي والاجتماعي لحماية المؤمن له وسوف يضر ذلك بسمعة شركة التامين وقد يؤثر سلبيا على المبيعات الجديدة من الوثائق اما المدفوعات العادلة فتعني انه يجب أن تتجنب شركة التامين المبالغة في تسوية التعويضات ، وأن تتصدى للمطالبة بالتعويضات الاحتيالية ، نظرا لان ذلك يؤدي في النهاية الى ارتفاع الاقساط (البلقيني ، مهدي ، 2006 : 806).

ج- **تقديم المساعدة للمؤمن له** : يعد الهدف الاخير لتسوية التعويضات ، أذ يتوجب على أدارة التعويضات تقديم المساعدة الشخصية للمؤمن لهم بعد وقوع الخسارة المغطاة بغض النظر عن الالتزام التعاقدي ، فعلى سبيل المثال يجب على خبير تسوية التعويضات أن يساعد الوكيل في تقديم العون للأسرة لإيجاد منزل مؤقت بعد حدوث خطر الحريق (rejda، 2011 :574) .

5- أغراض مبدأ التعويض:لمبدأ التعويض غرضان أساسيان هما:

أ- دفع مقدار التعويض عن الخسارة الفعلية لمنع المؤمَن له من ان يحقق ربحا على حساب المؤمِن.

ب- تخفيض مسببات الخطر الإرادية والمتعمدة فإذا أمكن للمؤمِن لهم غير الأمناء ان يحققوا ربحاً من الخسارة فمن الممكن ان تحدث حالات التعمد بغية الحصول على مبالغ وأرباح بصفة غير مشروعة (البلقيني ومهدي،2006: 147).

ان أغراض التعويض تتطابق مع أهدافه او تكاد تكون لا تنفصل عنها فالغرض يدعو الى الهدف وقد أشار إلى أن أهداف مبدأ التعويض هي الحد من ان يتحول التأمين من وسيلة لحماية الأشخاص من الاخطار الى عامل مساعد للضرر فلو قامت شركات التأمين بتعويض المؤمَن له بغض النظر عن حجم الخسارة الفعلية فأن ذلك يدفع الكثيرين الى افتعال الحوادث، كذلك يضمن تجاوز نتائج الحادث بصورة مباشرة بحيث يتناسب وحجم الضرر محققاً ما يقوم عليه مبدأ التعويض من التزام وهو منح التعويض الكافي (العبري، 2008 : 11).

ويرى الباحثان ان مبدأ التعويض يمنع المؤمَن له من الرجوع على المؤمِن بمبلغ اعلى من مبلغ الضرر الذي أصابه لأنه مبدأ مقصور على العلاقة مابين المؤمِن والمؤمَن له ولا يتعداها الى ابعد من ذلك فيما عدا حالات الرجوع على الغير المسبب للضرر او الرجوع الى المؤمِنين الذين يشتركون في تغطية نفس الخطر ان وجدت.

6- دور الرقابة الداخلية في تقويم مخاطر التعويضات التامينية: تلعب الرقابة الداخلية دورا" هاما في تقويم مخاطر التعويضات التامينية ، حيث تساعد على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة وضمان تنفيذ الاجراءات اللازمة للتحكم في هذه المخاطر . ويعني ذلك تقييم النظام الداخلي للشركة وتحديد مدى كفاءته ، وتحديد مدى تبعية الشركة للمخاطر الخارجية وتوثيق الاجراءات والسياسات المعتمدة .

وتشمل مهام الرقابة الداخلية في تقويم مخاطر التعويضات التامينية التالي :- (المجلة الدولية للمحاسبة والتمويل ، 2016: 16) (الاتحاد الاوربي للتامين والتكافل ، 2007: 28)

أ- تقييم النظام الداخلي للشركة وتحديد مدى كفاءته في التحكم بالمخاطر المتعلقة بالتعويضات التامينية .

ب- تحليل المخاطر المحتملة المتعلقة بالتعويضات التامينية وتحديد أثرها على الشركة وتصنيفها وفقا" لمدى خطورتها .

ج- تحديد وتوثيق الاجراءات والسياسات المعتمدة للتحكم في المخاطر ، بما في ذلك اجراءات التحقق من الهوية والتحقق من صحة المعلومات والتحقق من المستندات المقدمة من طالب التامين .

د- تقييم فعالية الاجراءات المعتمدة للتحكم في المخاطر والتوصية في تحسينها اذا لزم الامر .

هـ- تقييم الاحتياجات التدريبية للموظفين وتوفير التدريب اللازم لضمان فهمهم للاجراءات والسياسات المعتمدة للتحكم في المخاطر .

و- التعاون مع الجهات الخارجية المعنية ، مثل الهيئات التنظيمية كا هيئة الاشراف على التامين وهيئة الرقابة المالية و مزودي الخدمات المالية ، فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالتعويضات التامينية .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي : تحليل بيانات شركة التامين الوطنية

1- عدد المؤمن لهم والمعوضين والتعويضات والاقساط على مستوى كل شركة :-

الجدول (4) عدد المؤمن لهم والمعوضين في شركة التامين الوطنية للمدة من (2017-2021)

شركة التامين الوطنية				
السنة	إجمالي عدد المؤمن لهم	إجمالي عدد المعوضين	نسبة المؤمن لهم الى عدد المعوضين %	نسبة عدد المعوضين الى المؤمن لهم %
2017	4999	1005	%497	%20
2018	7440	2399	%310	%32
2019	7187	1036	%694	%14
2020	3983	754	%528	%19
2021	5381	1392	%386	%26

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الشركة

يوضح الجدول (4) عدد المؤمن لهم الذين يمثلون وثائق التامين وعدد المعوضين الذي يمثلون وثائق التعويض في العراق لشركة التامين الوطنية خلال مدة البحث حيث يتضح من الجدول تفاوت عدد المؤمن لهم وعدد المعوضين بين ارتفاع وانخفاض حيث اتضح تزايد نسبة عدد المعوضين في السنوات (2017 –2018–2021) حيث كانت اعلى نسبة (32%) في سنة 2018 واقل نسبة في عدد المعوضين (14%) في سنة 2019 قياسا باعداد المؤمن لهم في شركة التامين الوطنية .

الجدول (5) يبين نسبة التعويضات الى أقساط ألتامين في شركة ألتامين الوطنية للمدة (2017–2021) المبالغ (الف دينار)

شركة التامين الوطنية			
السنة	التعويضات	أقساط التأمين	نسبة التعويضات الى الأقساط
2017	24811759	92416207	%27
2018	25540705	80235097	%32
2019	12494785	87192881	%14
2020	18666822	81356924	%23
2021	17466931	91576020	%19

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الشركة

يبين الجدول (5) نسبة التعويضات الى أقساط ألتامين في العراق لشركة التامين الوطنية خلال مدة البحث ويتضح من الجدول اعلاه تفاوت نسب التعويضات الى الاقساط بين زيادة ونقصان للشركتين ، اذ كانت اعلى نسبة تعويض في شركة التامين الوطنية (32%) في سنة 2018 واقل نسبة تعويض (14) في سنة 2019 .

ثانياً:- تحليل عناصر الرقابة الداخلية وفقاً لاطار COSO

الجدول (6) تقويم العنصر الاول (الحوكمة والثقافة)

رقم الاجراء	مضمون الاجراء	شركة التامين الوطنية العامة		
		مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
1	يجب تحديد القيم الاساسية التي توجه سلوك واتخاذ القرارات في الشركة والتي يجب أن تتناسب مع رؤية واهداف الشركة وتعكس التزامها بالموثوقية والنزاهة والاحترافية .	✔		
2	إرشاد الموظفين وبشكل دوري بأهمية الرقابة الداخلية ورفع مستوى فهمهم للضوابط وتطوير السياسات والاجراءات التي تعكس الثقافة المرغوبة في الشركة المتضمنة مبادئ السلوك الاخلاقي وألتزام الموظفين بالمعايير المهنية وأدارة المخاطر بشكل فعال.	✔		
3	اعداد برامج التوعية والتدريب للموظفين بشأن الثقافة المرغوبة لشركة التامين يساعد ذلك بناء وعي لديهم وتعزيز المعرفة عن كيفية تقديم الخدمة التامينية وطرق التعامل مع الزبون وفقا لما جاء بالمادة (6–اولا / رابعا) من قانون تنظيم اعمال التامين رقم (10) لسنة 2005 .	✔		
4	تنفيذ المساءلة الفردية عن الأداء لمسؤوليات الرقابة الداخلية.			✔
5	تمسك الشركة والموظفين بالتعليمات والتوجيهات الصادرة من الادارة العليا المتمثلة بديوان التامين عند تقديم الخدمة التامينية للمؤمن لهم والوفاء بالتزاماتها اتجاههم وفقا" للمادة (102–اولا) من قانون تنظيم اعمال التامين رقم (10) لسنة 2005.	✔		

الجدول اعلاه يوضح التزام شركة التامين الوطنية بعنصر الحوكمة والثقافة بشكل جيد على الرغم من وجود بعض الثغرات من قبل الموظفين في شركات التامين التي توضح مستوى فهمهم للضوابط والسياسات والاجراءات المتضمنة مبادئ السلوك الاخلاقي والتزام بالمعايير المهنية المطلوبة ولوحظ عدم وجود قواعد للسلوك في شركات التامين .

الجدول (7) تقويم العنصر الثاني الاستراتيجية وتحديد الاهداف

رقم الاجراء	مضمون الاجراء	شركة التامين الوطنية العامة		
		مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
1	التخطيط لأعداد الموظفين الذين تحتاجهم الشركة ووضع اهداف التوظيف وتحديد مؤهلات العاملين في مجال التوظيف.	✔		
2	تحديد عدد الموظفين اللازم لكل قسم ولكل عملية وان تكون هناك تقييمات دورية لاحتياجات الأقسام من الموظفين في		✔	

	الشركة .			
4	وضع برامج وخطط تدريبية سنوية متكاملة على ان تشمل الاتي:- – تحديد الاحتياجات والخطط التدريبية وتقديمها إلى الموظفين المطلوبين كتلبية لتلك الاحتياجات وحيثما كانت هنالك حاجة إلى التحسين. – الطلب من المشاركين في الدورات التدريبية تقييم محتويات برنامج التدريب والمدربين. – تحديث برامج التدريب وحسب الحاجة وعلى ضوء التطورات الجديدة والظروف المتغيرة وتقارير التقييم.	✔		
5	وجود معايير تقييم لياقة والملاءمة للمدققين والاكتواريين ورجال البيع الوسطاء من حيث المؤهلات العلمية والكفاءة والخبرة العملية والعلمية والحاصلين على ترخيص من ديوان التامين وفقا للشروط والاسس التي يضعها الاخير في شركات التامين وفقا للمادة (76) والمادة (78–اولا) من قانون تنظيم اعمال التامين رقم (10) لسنة 2005 .			✔
7	وضع سياسات سليمة وملائمة ومتفقة مع الانظمة والقوانين لترقيه الموظفين بما يحقق كفاءة وفاعلية ادائهم لمهامهم واعمالهم.	✔		
8	تقييم اداء الموظفين واشعارهم بتقدمهم من خلال:- – وضع معايير نموذجية لأداء الموظفين. – مراجعة معايير الأداء بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها وكفايتها. – تحديد مسؤوليات التقييم ومتطلباته لكل مستوى وظيفي مع تحديد الجهة التي ستتولى تحضير التقييمات واوقات اعدادها. – اعداد استمارات خاصة لتقويم اداء الموظفين بشكل فصلي . – الطلب من المشرف على التقويم متابعة اداء الموظفين بعد تقييمهم وبشكل دوري.	✔		

الجدول اعلاه يوضح العنصر الثاني الاستراتيجية وتحديد الاهداف وتطبيق مبدأ أبداء الشركة التزامها باجتذاب وتطوير والمحافظة على الموظفين ذوي القدرات بما يتفق مع اهدافها من قبل شركة التامين الوطنية بشكل جيد حسب الاجابات اعلاه الا انه يوجد بعض الفقرات من المبدأ اعلاه غير مطبقة والتي تشمل عدم وجود معايير وقوائم ولوائح للمدققين والاكتواريين ورجال البيع ، وعدم وجود برامج تدريبية تساعد على توعية الموظفين باهمية الالتزام بمعايير السلوك الاخلاقي وعدم توزيع الموظفين بصورة تتلائم مع الاقسام وحجم العمل لكل قسم .

الجدول (8) تقويم العنصر الثالث (الاداء)

رقم الاجراء	مضمون الاجراء	شركة التامين الوطنية العامة		
		مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
1	وضع سياسات وإجراءات ملائمة ومحددة بوضوح فيما يتعلق بكل نشاط من أنشطة الشركة لتحقيق اهدافها.	✔		
2	تصمم انشطة الرقابة بعد تحديد المخاطر المتوقعة وتقييمها بطريقة تساعد على التقليل من تلك المخاطر.			✔
3	تحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف من اهداف الشركة ووضع الاجراءات المناسبة لمواجهتها.	✔		
4	وجود دليل اجراءات مكتوبة ومعروفة لدى الموظفين للقيام باداء مهامهم التي تساهم في تحقيق الاهداف وتقليل المخاطر .		✔	
5	تحليل السوق بصورة دورية يساعد على تحديد المخاطر ونقاط الضعف مما يساعد على تخفيف احتمالية او شدة المشاكل المستقبلية			✔

الجدول اعلاه يوضح عنصر الاداء التي تهدف الى تحقيق الاهداف الى مستويات مقبولة بشكل ضعيف في شركة التامين الوطنية حيث يجب على الشركات ان تولي اهتماما كبيرا في تحديد المخاطر بشكل صحيح وفعال وتحقيق التوازن المالي من خلال تحليل المخاطر وتحليل سوق التامين وعدم تطبيق المبدا يعرض الشركات الى مطالبات تعويضية كبيره تتعلق بمخاطر لم يتم تقييمها وتحليلها مما يؤدي الى زيادة التكاليف وتعرض بعض المحافظ التامينية الى الخسائر .

الجدول (9) تقويم العنصر الرابع (المراجعة او المتابعة واعادة النظر)

رقم الاجراء	مضمون الاجراء	شركة التامين الوطنية العامة		
		مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
1	وجود رقابة دورية ومستمرة تتمثل في أنشطة إدارية وإشرافيه منتظمة وإجراءات أخرى يتم اتخاذها في أثناء قيام الموظفين بأداء مهامهم وواجباتهم فيما يتعلق بـ (الفصل بين المسؤوليات , الموجودات وحمايتها , أعمال التدقيق الداخلي, الواجبات والصلاحيات ، وكافة الاجراءات المتعلقة بالخدمة التامينية		✔	

	) وفقا لما جاء في المادة (36–اولا) من قانون تنظيم اعمال التامين رقم (10) لسنة 2005.			
2	يجب ان يكون التدقيق الداخلي مستقلاً ومرتبطاً بالمدير العام من الناحية الفنية ومرتبطاً بديوان التامين من الناحية الادارية .		✔	
3	تحسين مهارات وكفاءات المدققين الداخليين بشكل مستمر من خلال برامج التدريب والندوات والمؤتمرات وتثقيف المدققين بأحدث المستجدات والوسائل التي تساعدهم على كشف المخاطر والاخطاء.			✔
4	اختيار المدققين الداخليين بناءً على مواصفات خاصة من حيث الاختصاص و الخبرة والكفاءة والنزاهة.			✔
5	ان يكون عدد المدققين كاف لممارسة المهام وخضوع جميع الانشطة للتدقيق .			✔
6	ان يمارس التدقيق الداخلي دوره الكامل في الاشراف والتفتيش على الانشطة ذات العلاقة بالتامين .	✔		
7	ان يقترح قسم التدقيق الداخلي المقترحات المناسبة لمعالجة الاخطاء واتخاذ الاجراءات القانونية الملائمة بحق المقصرين .			✔

من الجدول اعلاه يتضح تطبيق عنصر (المراجعة او المتابعة واعادة النظر) بشكل ضعيف حسب الاجابات اعلاه في شركة التامين الوطنية بسبب عدم وجود خطة لدى شركات التامين لتوزيع الكوادر الوظيفية على اسام الشركة كلا حسب اختصاصه وتحصيله الدراسي بشكل عام وعلى قسم التدقيق بشكل خاص وعدم اقامة برامج تدريبة وندوات تثقيفية للمدققين باستخدام احدث الوسائل والانظمة الدولية التي تساعد في تقليل المخاطر وكشف الاخطاء .

الجدول (10) تقويم العنصر الخامس (المعلومات والاتصالات والتقارير)

رقم الاجراء	مضمون الاجراء	شركة التامين الوطنية العامة		
		مطبق	مطبق جزئياً	غير مطبق
1	توصيل المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب إلى الأطراف الخارجية مثل (الشركات الاجنبية شركات أعادة التامين , ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، هيئة النزاهة , وزارة المالية .... وغيرها) وان تكون لدى الشركة قنوات ملائمة للاتصال مع تلك الجهات.		✔	
2	على الادارة تقويم فاعلية الرقابة الداخلية عند نهاية كل سنة بموجب تقرير مستقل وارفاقه ضمن متطلبات اعداد البيانات المالية المقدمة الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي.	✔		
3	وجود حماية كافية للوسيط الذي يتعامل بأموال المؤمن لهم لحماية الاموال وان يقوم بإعطاء معلومات كاملة وصحيحة وملائمة لاحتياجاتهم التأمينية قبل ابرام العقد .	✔		
4	وجود تدابير مصممة لحالات عدم الامتثال للأنظمة والتعليمات التي من الممكن ان تعرض حملة الوثائق للمخاطر .	✔		
5	يجب على مدير التدقيق الداخلي والخبير الاكتواري ان يرفع بصورة شهرية تقارير الى مجلس الادارة او ديوان التامين حول اداء التدقيق الداخلي على وفق خطة عمله وان يتضمن التقرير المخاطر المرتفعة التي تتعرض لها الشركة مع بيان المخالفات المكتشفة وطرق علاجها وفقا للمادة (87) من قانون تنظيم اعمال التامين رقم (10) لسنة 2005.			✔
6	يقوم مجلس الادارة بتحديد انواع واشكال وتوقيتات التقارير المالية وغير المالية المطلوبة من الاقسام والفروع التامينية .		✔	

الجدول اعلاه يوضح تطبيق عنصر المعلومات والاتصالات والتقارير بشكل جيدة في شركة التامين الوطنية يجب اعداد تقارير عن المخاطر ومن قبل قسم أدارة المخاطر الذي يتوفر به خبراء اكتواريين من اجل تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي تواجه الشركات التامينية للحفاظ على استدامة الاعمال وتعزيز القدرة على التعامل مع التحديات والمخاطر ونجاح قطاع التامين . ويجب

وجود اشراف مباشر وفعال من قبل ديوان التامين العراقي على اداء شركة التامين ومحاولته لتحسين الاداء والعمل على تخفيض الخسائر التي تتعرض لها بعض المحافظ التامينية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات :

1-عدم تنفيذ المساءلة الفردية عن الأداء لمسؤوليات الرقابة الداخلية اضافة الى عدم وجود لوائح بالسلوك والمعايير الاخلاقية التي تحدد كيفية التعامل والقيم والتصرفات داخل الشركة لتعريف كل موظف بواجباته وتقييمهم على هذا الاساس حيث تم الاكتفاء بوجود تعهد يتم توقيعه من قبل الموظف في تاريخ مباشرته بالعمل أضافة الى عدم توفير الفرص التدريبية المناسبة للعاملين والموظفين الجدد على الاخلاقيات السلوكية والمهنية كذلك عدم وجود اجراءات وسياسات واضحة مدونة لتحديد المعايير والمتطلبات الفنية متاحة لجمهور المتعاملين و مواصفات مدراء الاقسام واعضاء مجلس الادارة

2-افتقار الشركتين المبحوثتين للملاك المتخصص في عمل التامين واشغال بعض الموظفين لوظائف لاتنسجم مع عناوينهم الوظيفية وتحصيلهم الدراسي وعدم الاستعانة بالخبراء الاكتوارين المجازين بالعمل من قبل ديوان التامين للقيام بتقدير عقود التامين الامر الذي أدى الى قيام الشركات بدفع تعويضات بمبالغ عالية اقل من الاقساط المستلمة ادت الى خسارة بعض المحافظ التامينية في بعض السنوات بسبب عدم دقة الطريقة المستخدمة في قبول الاخطار وتحديد الاقساط بالاستناد على فرضيات معقولة .

3-عدم تصميم أنشطة الرقابة بعد تحديد المخاطر المتوقعه وتقييمها بطريقة تساعد على التقليل من المخاطر وعدم وجود دليل اجراءات مكتوبة ومعروفة لدى الموظفين للقيام باداء مهامهم التي تساهم في تحقيق الاهداف وتقليل المخاطر فضلاً عن عدم تحليل السوق بصورة دورية حيث يساعد على تحديد المخاطر ونقاط الضعف ويجب على الشركات ان تولي اهتماما كبيرا في تحديد المخاطر بشكل صحيح وفعّال حتى لا يعرض الشركات الى مطالبات تعويضية كبيره تتعلق بمخاطر لم يتم تقييمها وتحليلها مما يؤدي الى زيادة التكاليف وتعرض بعض المحافظ التامينية الى الخسائر.

4-قلة الاهتمام ببحوث وتحليل السوق وعدم التركيز على دراسة ميول ورغبات جمهور المؤمن لهم للتمكن من سرعة الاستجابة لمتطلباتهم ومواكبة التطورات والتنويع في المحافظ التامينية والوقوف على نقاط الضعف في الشركات واجراء التحسينات في تقديم الخدمة التامينية وتقييم العوائد والارباح تبعاً لذلك و تحديد الاهداف الاستراتيجية وتحليل البيئات الخارجية والداخلية من فرص وتهديدات توثر على تطوير الخدمة التامينية وعدم فهم حاجة السوق وتنوع الزبائن ولايتم مراقبة درجة تحقق الاهداف لعدم تحديد تلك الاهداف بشكل قابل للقياس.

5-تفتقر شركات التأمين الى عدد كاف من المدققين لممارسة المهام وخضوع جميع الانشطة للتدقيق اضافة الى عدم وجود مقترحات المناسبة لقسم التدقيق الداخلي لمعالجة الاخطاء واتخاذ الاجراءات القانونية الملائمة بحق المقصرين

6-عدم قيام مدير التدقيق الداخلي والخبير الاكتواري برفع تقارير بصورة شهرية الى مجلس الادارة او ديوان التامين حول اداء التدقيق الداخلي على وفق خطة عمله وان يتضمن التقرير المخاطر المرتفعة التي تتعرض لها الشركة والكشف عن المخالفات المكتشفة وطرق علاجها وفقا للمادة (87) من قانون تنظيم اعمال التامين رقم (10) لسنة 2005. ,

ثانياً: التوصيات :

1-العمل على تنفيذ المساءلة الفردية عن الأداء لمسؤوليات الرقابة الداخلية اضافة الى ضرورة وجود لوائح بالسلوك والمعايير الاخلاقية التي تحدد كيفية التعامل والقيم والتصرفات داخل الشركة لتعريف كل موظف بواجباته وتقييمهم على هذا الاساس حيث تم الاكتفاء

2-تحديد الاحتياجات والخطط التدريبية بشكل سنوي على ان تكون ضمن اختصاصات الشركات والعمل بسياسة الدوران الوظيفي وبما لايؤثر في سير العمل بغية زيادة خبرة الموظفين كما ان ذلك يزيد من فرص اكتشاف الاخطاء ويقلل من احتمالية التلاعب مع وضع دليل الوصف الوظيفي والمهارات المطلوبة لشغل الوظائف الخاصة بالشركات ومتابعة الالتزام بالدليل ،واقامة دورات تدريبية لتوعية الموظفين باهمية الرقابة الداخلية مع عقد اجتماعات دورية لغرض الحصول على المقترحات اللازمة من اجل التحسين.

3-تحليل السوق بصورة دورية و تحديد المخاطر ونقاط الضعف والتخفيف من احتمالية او شدة المشاكل المستقبلية و تصميم انشطة الرقابة بعد تحديد المخاطر المتوقعة وتقييمها بطريقة تساعد على التقليل من تلك المخاطر.

4-دعم اجهزة التدقيق الداخلي من خلال تعزيز استقلاليتها ورفدها بالاختصاصات الملائمة لممارسة عملها لاسيما من حملة الشهادات العليا واعداد خطط تفصيلية لانشطتها والتنسيق مع الاجهزة الرقابية الاخرى في مجال تبادل الخبرات والمعلومات ، و تحسين مهارات وكفاءات المدققين الداخليين بشكل مستمر من خلال برامج التدريب والندوات والمؤتمرات وتثقيف المدققين بأحدث المستجدات والوسائل التي تساعدهم على كشف المخاطر والاخطاء.

5-قيام مدير التدقيق الداخلي والخبير الاكتواري ان يرفع بصورة شهرية تقارير الى مجلس الادارة او ديوان التامين حول اداء التدقيق الداخلي على وفق خطة عمله وان يتضمن التقرير المخاطر المرتفعة التي تتعرض لها الشركة مع بيان المخالفات المكتشفة وطرق علاجها وفقا للمادة (87) من قانون تنظيم اعمال التامين رقم (10) لسنة 2005.

المصادر

1- أحمد ، عبير خالد و البلداوي ، نزار فليح ،(2016)، "توظيف الاطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية ، بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الزيوت النباتية" ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الحادي عشر ، العدد 35 ، النصف الثاني.

2- الازرق ، اسامة و الحراري محمد ،(2020)، "مدى امكانية تفعيل الرقابة الداخلية وفق اطار COSO في القطاع الحكومي من وجهه نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي" ،دراسة ماجستير ، ليبيا.

3- ألبلقيني، محمد توفيق، مهدي، ابراهيم محمد ،(2006)، "مبادئ ادارة الخطر والتأمين" ،كلية التجارة، جامعة المنصورة ، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

4- ألتميمي والهداب ، عباس حميد ، فاطمة فزع،(2018) " تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات الغير حكومية بحث تطبيقي في اللجنة الاولمبية الوطنية العراقية " مجلة دراسات محاسبية ومالية،مجلد (13)عدد(42)،63-81.

5- ألدليمي،بشرى عباس جاسم،(2021)،"دور الرقابة الداخلية وفقا لاطار COSO المتكامل في تحسين تقارير التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية العراقية "رسالة مقدمة الى جامعة بغداد كلية الإدارة الاقتصاد.

6- ألطائي، يوسف حجيم والموسوي، سنان كاظم والبديري، حسن جميل والعبادي، هاشم فوزي،(2011)، " ادارة التأمين والمخاطر"، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن.

7- ألعبري، احمد بن علي ،(2008)، "النظام القانوني للتعويض عن الاضرار الناتجة عن حوادث المرور"، بحث قانوني/ منطقة الباطنة، شمال صحار، جامعة عُمان، مسقط.

8- الجوهر، كريمة علي كاظم ،(2021) ،الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية ، دار الكتب والوثائق ، الطبعة الثانية ، بغداد .

9- ألفقي، السباعي محمد، وآخرون ،(2000)، "مبادئ التأمين/ الاصول العلمية والتطبيقية "الطبعة الاولى، مطبعة ومنشورات ذات السلاسل، الكويت.

10- ألمهناوي ، علاء ،(2019)، "المهارات اللادارية وانعكاسها في تسوية التعويضات التأمينية / دراسة تطبيقية في شركتي التامين الوطنية والعراقية" رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة بغداد.

11- ألوردات، خلف عبدالله. (2014). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة IIA، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

12- ألياور ، علي عصام،(2014)، "دور نظام الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال وفقاً لمقررات لجنة بازل 2 وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية" بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد.

13- بدوي، عبد السلام خميس،(2011)، "أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لأطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة- دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة"، رسالة مقدمة الى كلية التجارة/ الجامعة الاسلامية-غزة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

14- دكسن، قصي عايد، (2021)، " التنسيق بين التدقيق الداخلي والخارجي ودورة في رفع فاعلية اداء شركة التأمين"، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد.

15- زغير، قيصر غازي. (2018). اطار مقترح للرقابة الداخلية في وحدات القطاع العام على وفق الاطر الحديثة والمعايير الدولية/بحث تطبيقي في شركة تسويق النفط شركة SOMO ، شهادة مهنية يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/جامعة بغداد ،بغداد العراق .

16- ألجبوري ، هدى ياسين عيدان ،(2013)، "تأثير صدقية شركات التامين في مجال التعويضات بحث تطبيقي في شركة التامين الوطنية العامة" ، بحث دبلوم عالي غير منشور ، جامعة بغداد ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد .

17- صحن، عبد الفتاح محمد، سرايا، محمد السيد ، السوافيري ، فتحي رزق ،(2006)، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.

18- عبد الكريم، نوار علي، (2020)، "تقويم إجراءات الرقابة الداخلية لشركات النفط العراقية على وفق اطار coso المتكامل " رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد

19- عبد علي ، محمد حسين ثائر ، (2018)، "منهج مقترح لتعزيز الرقابة الداخلية لتحقيق متطلبات جودة التعليم الاهلي والاجنبي في وزارة التربية" ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد لنيل شهادة الماجستير في علوم المحاسبة ، جامعة بغداد.

20- عبود، سالم محمد وعلوان، طلال ناظم والبلداوي، عبد الكريم،(2015)، "نظرية التأمين العامة مدخل معاصر"، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر والتوزيع، بغداد.

21- عبود، سالم محمد وعلوان، طلال ناظم والبلداوي، علاء عبد الكريم.(2019)، " اقتصاديات التأمين دراسة تحليلية وتطبيقية "، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر والتوزيع، بغداد.

22- كاسب، سيد، عبد المنعم، عاطف، وآخرون ،(2008)، ندوة حول "التأمين كأداة لمواجهة المخاطر، تقييم وإدارة المخاطر" كلية الهندسة، جامعة القاهرة، وكلية التجارة ، جامعة بني سويف ،الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية.

23- كمال، مصباح (2001) مجلة مترجمة حول "أصول اصابات العمال" كلية سميث، الولايات المتحدة الامريكية.

24- محمد، اسراء احمد،(2016)، "دور اجهزة الرقابة الداخلية في ادارة المخاطر بحث تطبيقي" ،في شركة حمورابي للمقاولات الانشائية ،بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،.

25- محمد، ايمان جاسم،(2021)، "دورالرقابة الداخلية وفق اطار COSO المحدث بأستعمال النظم الخبيرة بالوحدات الاقتصادية العراقية في جودة التدقيق" ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد.

26- نظمي, إيهاب, والعزب, هاني, 2012, تدقيق الحسابات: الإطار النظري, دار وائل للنشر, الطبعة الأولى, عمان, الأردن.

27- " المجلة الدولية للمحاسبة والتمويل ، 2016 .

28- الاتحاد الاوربي للتامين والتكافل 2007

References:

1- COSO, (2013), " Internal control – integrated framework ،executive summary"

2- COSO, (2017), "Institute of Risk Management ،From the cube to the rainbow double helix": a risk practitioner،s guide to the COSO ERM frameworks".

3- Emmett J. Vaughan & Therese M. Vaughan. (2008)، " Fundamentals Of risk And Insurance" ,**10** th Edition John Wiley & Sons ،Inc

4- Hansell ،D. S, (2015), "Elements of insurance "،MacDonald &Evans ltd،

5- Hussein، Fuad Elmahed& Hanefah ،Mustafa mohd ,(2018), "Over view of surrogates to measure audit quality"، universitisains Islam Malaysia، V8، N17.

6- Lakis ،V. ،& Giriūnas ،L. (2012)." The concept of internal control system" Theoretical aspect. Ekonomika ،91(2) ، 142-152

7- Leech ،Tim (2017) ، "COSO ERM 2017 ،why should boards around the world care about the 200-page US guidance" The answer might surprise you".

8- Loan ، Tran,(2017), " Internal control system for small business to reduce risk of fraud Case study: Company D" ، Vietnam.

9- Ozlem ،Gürses. (2015)، " Marine Insurance Law،Routledge" ، London And New York.

10- Rejda ،E.George & Mcnamara ،J. Michael.(2011)،" Principles Of Risk Managementand Insurance"،11th Edition ، Pearson Education ،Inc. America.

11- Teresa H. Bednarczyk. (2013)، " Insurance Development as A Factor in Long-Term Economic Growth" ، Maria Curie- Sklodowska University in Lubin ،Poland ،No: 4 ،Pp: 29-47

12- Thabit, Thabit H., and Solaimanzadah, Alan (2019). (Determining the Effectiveness of Internal Controls in Enterprise Risk Management Based on COSO Recommendations, University, Erbil, Iraq.

13- Turedi ،H. ،& Celayir ،D. (2018)." Role of effective internal control structure in achievement of targeted success in businesses". European Scientific Journal ،14(1) ، 1-18.

14- Vollbehr ،L. (2014)." Implementing the monitoring activities component of the COSO framework

15- Grant Thornton LLP ،the audit committee guide series (2015), " Monitoring the system of internal control,"